E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/24/5(Part II)
11 April 2006
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الرابعة والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين

موجز

يُعرض على اللجنة في إطار هذا البند تقرير عن متابعة تنفيذ إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسائر القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين بشأن مختلف المواضيع التي تهم البلدان الأعضاء والمجالات التي يتركز عليها عمل اللجنة. وهذه القرارات هي:

٢٥٤ (د-٢٣) إقامة مركز الإسكوا للتكنولوجيا؛
٢٥٥ (د-٢٣) إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات حول إدارة الموارد المائية المشتركة؛
٢٥٦ (د-٢٣) اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي؛
٢٥٧ (د-٢٣) اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛
٢٥٨ (د-٢٣) تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
٢٥٩ (د-٢٣) السياسات الاجتماعية؛
٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار؛
٢٦١ (د-٢٣) تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
٢٦٢ (د-٢٣) دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية؛
٢٦٣ (د-٢٣) تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد؛
٢٦٤ (د-٢٣) تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام؛
٢٦٥ (د-٢٣) التعاون الإقليمي في مجال سلامة الطرق؛
٢٦٦ (د-٢٣) اعتماد مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
٢٦٧ (د-٢٣) اعتماد التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١- أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ختام دورتها الثالثة والعشرين إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. أكدت فيه على أهمية زيادة النمو الاقتصادي وترابطه مع صياغة استراتيجيات لمكافحة الفقر والبطالة وتحقيق الاندماج الاجتماعي للتوصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية. ومما نص عليه الإعلان: (أ) دعوة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى التنسيق والعمل معاً من أجل تلبية المتطلبات الإقليمية ومراقبة تقدم المنطقة في تحقيق هذه الأهداف؛ و(ب) الطلب إلى الأمانة التنفيذية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك بناء القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات ورصد التقدم وقياس آثاره وإعداد تقارير إقليمية؛ و(ج) الطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا المجال إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين. وتنفيذاً لهذا الإعلان، اضطلعت الإسكوا بمجموعة من الأنشطة:

(أ) ففي إطار التنسيق والعمل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عقدت مجموعة التنسيق الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة اجتماعها العاشر الذي نظمته الإسكوا في بيروت يومي ١٩ و٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ حيث أوصت بالعمل على بناء القدرات الوطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتطوير الإحصاءات والمؤشرات ذات العلاقة. كما دعت المجموعة الوكالات الرئيسية العاملة في المنطقة إلى التعاون وتنسيق برامجها بهدف مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشكل التقرير المعنون "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥" الذي أعدته الإسكوا حصيلة جهود تعاونية حثيثة مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، وتوخى التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية وتحسين القدرات في مجال الإبلاغ عن التقدم المحرز. كما بيّن التقرير التقدم الذي أحرزته البلدان في المنطقة العربية نحو تحقيق الأهداف الثمانية، وحدد العديد من الاستراتيجيات اللازمة التي ينبغي على الدول أن تأخذها بعين الاعتبار بغية تحقيق الأهداف التي التزمت بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. هذا وستتابع الإسكوا العمل مع البلدان لتحديد التدخلات البرامجية اللازمة للإيفاء بالالتزامات التي تمت الموافقة عليها؛

كما شاركت الإسكوا في ورشة العمل العربية حول الأهداف التنموية للألفية نحو العام ٢٠١٥: تحديات وآفاق، التي نظمتها جامعة الدول العربية (القاهرة، ٢٨-٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٥). وأرسلت إلى البلدان الأعضاء الوثيقة الصادرة عن الورشة بعنوان "الإعلان العربي حول متابعة الأهداف الإنمائية للألفية" والتي اعتمدها وزراء الشؤون الاجتماعية ووزراء التخطيط العرب في اجتماعهم بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥؛

(ب) وفي مجال بناء قدرات البلدان الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قدمت الإسكوا المشورة الفنية إلى دولة قطر في إعداد تقريرها الوطني. وستقوم الإسكوا بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنفيذ مشروع يهدف إلى زيادة وعي البلدان العربية بالأهداف الإنمائية للألفية وبناء قدراتها الإحصائية لإعداد المؤشرات والسياسات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية. كما نظمت الإسكوا بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، دورة تدريبية إقليمية حول استخدام برمجيات DevInfo المعدة خصيصا لمتابعة ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، في القاهرة من ٤ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الإسكوا صفحة خاصة بالأهداف الإنمائية للألفية على موقعها على شبكة الإنترنت http://www.escwa.org.lb/divisions/scu/main.asp تتضمن كافة التقارير الوطنية التي أعدتها الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التقارير الإقليمية والدولية، والمنهجية المعتمدة لإعداد تقارير وطنية نموذجية، وقاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية للدول الأعضاء http://ssis.escwa.un.org/ssis/login.asp؛

(ج) وقد أعدت الأمانة التنفيذية تقريراً حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية يعرض على اللجنة في إطار بند جدول الأعمال ٦ (ج) في الوثيقة E/ESCWA/24/4(Part III). ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً للتقدم الذي أحرزته الدول العربية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. كما يشمل قسماً خاصاً بكل من العراق وفلسطين، باعتبارهما من الدول ذات الظروف الاستثنائية التي تستوجب جهداً خاصاً لإحراز الأهداف الإنمائية للألفية في ظل حالة عدم الاستقرار السائدة فيهما، يضم بيانات محدثة عن التقدم المحرز في كل منهما نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير موجزاً للوقائع الإنمائية في المنطقة العربية وتحديات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ضوء نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥.

القرار ٢٥٤ (د-٢٣) إقامة مركز الإسكوا للتكنولوجيا

٢- اعتمدت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٥٤ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن إقامة مركز الإسكوا للتكنولوجيا. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي وضع دراسة مفصلة عن إقامة مركز الإسكوا للتكنولوجيا تمول من خارج الميزانية، وعرض هذه الدراسة على لجنة الإسكوا الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي قبل تقديم تقرير عن الموضوع إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٣- وعلى مدى ثلاثة اجتماعات عُقدت في تموز/يوليو ٢٠٠٥ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وشباط/فبراير ٢٠٠٦، أطلعت الأمين التنفيذي الهيئة الاستشارية المؤلفة من السفراء والممثلين عن جهات التنسيق في البلدان الأعضاء على الموضوع، وطلبت الدعم المالي لإجراء الدراسة وإقامة المركز. وإضافة إلى ذلك، خاطبت الأمين التنفيذي العديد من البلدان الأعضاء ومؤسسات التمويل بغرض استضافة المركز و/أو دعمه.

٤- وبحثت الإسكوا كذلك الجوانب الأساسية المتصلة بإقامة المركز وأعدت مجموعة من التقارير عنها. واستناداً إلى هذه التقارير، قدم صندوق الإسكوا الاستئماني للأنشطة الإقليمية التمويل اللازم لإعداد دراسة جدوى تمهيدية عن المركز، أجراها فريق متعدد التخصصات من الإسكوا بمعاونة خبير خارجي. وتولى فريق يضم ٣٥ خبيراً دولياً مراجعة الدراسة، وصدرت على أثر هذه المراجعة نسخة منقحة تضمنت التعليقات الواردة منهم.

٥- واستعرضت دراسة الجدوى التمهيدية في الاجتماع الثالث للجنة الإسكوا الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي (بيروت، ٦-٧ آذار/مارس ٢٠٠٦). وأقرت اللجنة الدراسة بعد إدخال تعديلات الهدف منها توضيح مهام المركز وفوائده المحتملة. وتقدم النسخة النهائية لهذه الدراسة إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين للنظر فيها.

القرار ٢٥٥ (د-٢٣) إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات حول إدارة الموارد المائية المشتركة

٦- اتخذت اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٥٥ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات حول إدارة الموارد المائية المشتركة. وطُلب من الأمانة التنفيذية في ذلك القرار إعداد دراسة جدوى تمول من خارج الميزانية عن إنشاء آلية إقليمية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء لإدارة الموارد المائية المشتركة وعرضها على لجنة الموارد المائية في الإسكوا؛ ودُعيت الأمانة التنفيذية إلى مواصلة جهودها في دعم الأنشطة والبرامج ذات الصلة بأهداف الآلية المقترحة؛ وطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الموضوع إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة.

٧- وعملا بذلك القرار، جرى اتخاذ الإجراءات التالية.

٨- حددت الأمانة التنفيذية مهمة دراسة الجدوى التي ستوضح الحاجة والمبررات لإنشاء هذه الآلية، والإطار المؤسسي المقترح، وتقديرات التكاليف ومصادر التمويل المحتملة، وتقييم المخاطر والاستدامة.

٩- وكُلف خبير بإعداد دراسة الجدوى. وعقدت الأمانة التنفيذية عدة اجتماعات مع الخبير لمناقشة أنسب ترتيب لإنشاء الآلية المقترحة. وقام الخبير لاحقا بإعداد دراسة أولية عن جدوى إنشاء الآلية الإقليمية ضُمنت نتائج تلك الاجتماعات. وقُدمت في تلك الدراسة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي إنشاء آلية إقليمية، في شكل مركز، لبناء قدرات البلدان الأعضاء لإدارة الموارد المائية المشتركة؛

(ب) ينبغي أن يساعد المركز المقترح البلدان الأعضاء في بناء القدرات الوطنية في التفاوض، ومنع النزاعات في مجال المياه، واكتساب مهارات لحل النزاعات وإدارة الموارد المائية الدولية، كما ينبغي أن يقدم المركز الخدمات الاستشارية والخبرات في القضايا المتصلة بالمياه؛

(ج) ينبغي وضع خطة تنفيذية تبين بالتفصيل كيفية اضطلاع المركز بأنشطته وتحقيق أهدافه؛

(د) ينبغي البدء مبكرا في البحث عن مصادر تمويل طويل الأجل للمركز بهدف ضمان استدامته.

١٠- وقامت الأمانة التنفيذية بمراجعة الدراسة ونشرها على موقعها الإلكتروني، حيث أتاحتها لممثلي البلدان في لجنة الموارد المائية، وبدأت منتدى إلكترونيا تفاعليا يمكن من خلاله تبادل التعليقات والآراء مع الأمانة التنفيذية.

١١- وستجري مراجعة الدراسة الأولية على ضوء التعليقات والآراء الواردة عبر المنتدى الإلكتروني. وستُعرض الوثيقة المعدلة على لجنة الموارد المائية في دورتها السابعة التي ستُعقد في كانون الثاني/يناير

٢٠٠٧، للنظر فيها. وستدرج الأمانة التنفيذية أية تعديلات أو ملاحظات تصدر عن لجنة الموارد المائية، وتعرض الدراسة على اللجنة للنظر فيها خلال دورتها الخامسة والعشرين التي ستُعقد في عام ٢٠٠٨.

القرار ٢٥٦ (د-٢٣) اعتماد مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي

١٢- حققت الإسكوا إنجازاً مميزاً في مجال النقل البحري تمثل في إعداد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي واعتمادها بالقرار ٢٥٦ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥[1]. وهذه المذكرة هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية، وكذلك على مستوى لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى. وقد اعتمدها أعضاء الإسكوا في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة، ووقعها بالأحرف الأولى، بحضور المستشار القانوني للأمين العام للأمم المتحدة، ممثلون عن: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية. ووقعت سلطنة عُمان على المذكرة بالشكل الذي يحتاج إلى تصديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لدى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك.

١٣- وحثت الإسكوا في القرار المذكور الأعضاء على توقيع المذكرة والتصديق عليها في أسرع وقت ممكن، وطلبت إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذه وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

١٤- وتنفيذاً لما نص عليه القرار، خاطبت الأمانة التنفيذية للإسكوا الأعضاء الذين وقعوا بالأحرف الأولى والذين لم يوقعوا بالأحرف الأولى، وحثتهم على استكمال الإجراءات القانونية للتوقيع النهائي والتصديق على المذكرة لدى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، بحلول ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

١٥- وجرى إخطار الإسكوا بأن مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية وافق على الانضمام إلى مذكرة التفاهم بموجب القرار ١٩٦ لعام ٢٠٠٥؛ وأن الجمهورية العربية السورية صدّقت على المذكرة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤ بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وأرسلتها إلى الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية في نيويورك لاتخاذ الإجراءات القانونية لإيداع صك التصديق عليها؛ وأن مملكة البحرين، وجمهورية العراق، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، والمملكة العربية السعودية، أحالت مذكرة التفاهم إلى الجهات الرسمية لديها لاتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة للتصديق عليها.

١٦- ووقعت فلسطين المذكرة بالشكل النهائي الذي لا يحتاج إلى تصديق في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، وأودعت المملكة الأردنية الهاشمية صك التصديق على المذكرة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأودعت الجمهورية اللبنانية صك التصديق على المذكرة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأودعت الجمهورية العربية السورية صك التصديق في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وبذلك يصبح عدد

---

(١) صدر النص النهائي للمذكرة التي اعتمدت بموجب القرار ٢٥٦ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، باللغتين العربية والإنكليزية في الوثيقة E/ESCWA/GRID/2005/11 الصادرة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

الأطراف في المذكرة أربعة، علماً بأن المذكرة تدخل حيز التنفيذ بعد ٩٠ يوماً من تاريخ قيام خمسة أعضاء في الإسكوا إما بالتوقيع النهائي عليها، أو بإيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

١٧- وفي إطار التنسيق الجاري بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، جرى عرض المذكرة على مجلس وزراء النقل العرب في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في دمشق يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وأوصى المجلس بما يلي: "أحيط علماً بمذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي التي أعدتها الإسكوا، وتوسيع العمل بها في إطار جامعة الدول العربية لتشمل كافة الدول العربية، ودعوة الدول التي لم توقع عليها لدراستها بقصد النظر في الانضمام إليها".

القرار ٢٥٧ (د-٢٣) اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

١٨- اتخذت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٥٧ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي. وفي هذا القرار، اعتمدت المحاور M40 وM45 الداخلة ضمن الاتفاق باعتبارها المحاور ذات الأولوية وطلب من الدول الأعضاء التي يقع جزء من المحاور المذكورة آنفاً ضمن أراضيها الإسراع في إعداد خطة عمل مفصلة للمشاريع اللازم تنفيذها على هذه المحاور في موعد أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير المحاور بحيث تتوافق مع متطلبات الاتفاق في أسرع وقت ممكن. كما طلب إلى الأمين التنفيذي تقديم المساعدة الفنية في إعداد خطط العمل اللازم تنفيذها على هذه المحاور ومتابعة ذلك، وتقديم تقرير عن هذا الموضوع إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

١٩- وقد اتخذت خطوات ملموسة لتنفيذ هذا القرار. فعقب اعتماده مباشرة، حددت الأمانة التنفيذية خبراء من البلدان السبعة التي تمر ضمن أراضيها المحاور ذات الأولوية M40 وM45 لتحديد خطط العمل لتنفيذ القرار في تلك البلدان. ويمر المحور M40 تحديداً من الحدود بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق شرقاً إلى الحدود بين مصر والجماهيرية العربية الليبية غرباً، بحيث يعبر العراق والأردن وفلسطين ومصر؛ بينما يمر المحور M45 من الحدود بين تركيا والجمهورية العربية السورية شمالا إلى اليمن جنوباً، ويعبر الجمهورية العربية السورية والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن.

٢٠- وقامت، حتى الآن، ستة بلدان أعضاء بإعداد خطط عملها لتنفيذ القرار، والتي نوقشت مطولاً خلال اجتماع فريق الخبراء حول تسهيل النقل من أجل التكامل الإقليمي (بيروت، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥). كما أعدت الإسكوا، بمساعدة خبير، تقريراً جامعاً لهذه الخطط المفصلة الست نوقش فيما بعد خلال الدورة السابعة للجنة النقل (بيروت، ١٧-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦). وسيجري تحديث التقرير دورياً حسب تقدم البلدان الأعضاء في تنفيذ القرار. ويرد تقرير الدورة السابعة للجنة النقل في الوثيقة E/ESCWA/24/5(Part V).

القرار ٢٥٨ (د-٢٣) تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢١- اتخذت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين، القرار ٢٥٨ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وفي هذا القرار، طلب إلى الأمين التنفيذي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ استراتيجية التعاون الفني؛ وإنشاء شبكة لتبادل المعلومات والمعارف في مجال التعاون الفني مع البلدان الأعضاء بهدف تعزيز أنشطة التعاون الفني وتنسيقها؛ وأن تقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التعاون الفني وإعلامها بأي تعديلات تُجرى عليها.

٢٢- وتظهر التجربة الأولية لتنفيذ استراتيجية التعاون الفني خلال الأشهر الماضية أن هذه الاستراتيجية مناسبة ومتماسكة وتلبي لاحتياجات البلدان الأعضاء. ويجري تنفيذ الاستراتيجية بشكل طبيعي، مع تركيز الخطوات الأولى على توضيح الموقف الاستراتيجي للإسكوا وبناء قدراتها الداخلية في تخطيط التعاون الفني وإدارته. ويرد بيان التقدم المحرز في التعاون الفني في تقريرين للأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة هما: تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/ESCWA/24/5(Part I))؛ والتعاون الفني: البرنامج العادي للتعاون الفني وحساب التنمية (E/ESCWA/24/5(Part III)).

٢٣- وسعياً إلى تعزيز فعالية وكفاءة خدمات الإسكوا في مجال التعاون الفني، اتُخذ عدد من التدابير وهي ملخصة فيما يلي.

٢٤- جرى توضيح الموقف الاستراتيجي للإسكوا على النحو التالي:

(أ) ركزت الجهود المبذولة لتطوير التعاون الفني بشكل متزايد على المجالات ذات الأولوية لدى اللجنة بحيث تم الربط بين العمل التحليلي والتشريعي والأنشطة التنفيذية؛

(ب) أصبح التركيز على النهج الإقليمي أكثر وضوحاً رغم النتائج الفورية التي كشفتها المشاريع القطرية، لاسيما في العراق، حيث تعمل الإسكوا في الإطار المتكامل للأمم المتحدة الذي يضم ١٩ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، حدثت تطورات إيجابية فيما يتعلق بالتعاون الفني في فلسطين واليمن؛

(ج) زاد التعاون الأقاليمي والتعاون بين بلدان الجنوب، خصوصا من خلال مشاريع حساب التنمية كما هو مبين في الوثيقة E/ESCWA/24/5(Part III)؛

(د) أصبحت أنشطة التعاون الفني أكثر تنوعاً، خصوصاً فيما يتعلق بورش بناء القدرات في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني والمشاريع الميدانية، والتي كانت فعالة في تطبيق نتائج العمل التحليلي وربطها بالواقع الميداني السائد.

٢٥- علاوة على ذلك، اعتمدت الإسكوا وسائل تهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة إدارة التعاون الفني من خلال تحسين التخطيط والرصد والتقييم؛ وتعزيز القدرات، مع التركيز على تحديد الأدوار وتوضيحها والمسؤوليات، وإدارة المعرفة.

٢٦- وفي مجال تحسين التخطيط، اعتمدت الإسكوا ونفذت عملية محسنة لتخطيط المشاريع تتضمن دورات توعية وتدريب لجميع الموظفين المعنيين. ونتيجة لذلك، نشأت عملية تتسم بمزيد من المشاركة والتكامل في تخطيط ووضع الميزانية، وتقوم على أساس وثيقة موحدة لتصورات المشاريع تطبق على جميع أفكار المشاريع في كامل المنظمة. من ذلك، مثلاً، أن وثائق المشاريع الخاصة بحساب التنمية، والتي تستند إلى وثيقة مفاهيم وافقت عليها الجمعية العامة، تأخذ في الاعتبار اللازم عند إعدادها تحسين الروابط وتعزيز التنسيق بين برنامج العمل والبرنامج العادي للتعاون الفني، من جهة، وأنشطة المشاريع، من جهة أخرى.

٢٧- وفي الوقت نفسه، اعتمدت الإسكوا تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات لتخطيط عمل المستشارين الإقليميين على أساس سنوي في البرنامج العادي للتعاون الفني. وكان هناك اهتمام خاص بتحسين التنسيق في التخطيط والتنفيذ بين الشعب الفنية والمستشارين الإقليميين. وسعياً إلى تحسين تقديم خدمات التعاون الفني وفقاً للاستراتيجية، يقع استعراض وتعديل البرنامج العادي للتعاون الفني سنوياً تأكيداً على تحويل نتائج أنشطة البحث والتحليل التي تقوم بها الإسكوا إلى أنشطة تنفيذية؛ وإبراز التكامل بين العمل التشريعي والتحليلي وأنشطة التعاون الفني؛ وتحسين الاستجابة لطلبات البلدان الأعضاء بهدف المساعدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضايا الناشئة الأخرى.

٢٨- وفي مجال الرصد والتقييم، قامت الإسكوا بتشجيع وزيادة استخدام النظام الإلكتروني لرصد التعاون الفني (e-TC) ونظام المعلومات الإدارية المتكامل (IMIS) في رصد المشاريع؛ ووضع نظام داخلي للمعلومات الإدارية بغرض رصد وتقييم مشاريع التعاون الفني، بما يضمن حصول الإدارة على المعلومات في الوقت المناسب؛ ونجحت الإسكوا في تطوير رصد وتقييم أنشطة التعاون الفني لضمان تقديم النواتج بفعالية وكفاءة وفقاً للشروط العالمية.

٢٩- ومن الإنجازات البارزة في هذا الصدد تعميم التقارير المرحلية السنوية وتقارير الإنجاز في مجال التعاون الفني حيث ارتفعت درجة الامتثال من ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٣ في المائة عام ٢٠٠٥، مع التركيز اللازم على جمع الدلائل للتقييم. ونتيجة لذلك، أنجز ما تأخر إنجازه في ملف الإسكوا من المشاريع، بحيث أنه من أصل ٧٧ مشروعاً جارياً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تم الانتهاء، تنفيذياً ومالياً، من ٣٧ مشروعاً، وتم الانتهاء تنفيذياً من ٢٠ مشروعاً آخر بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. ويوجد اليوم وضع جديد وإمكانية حقيقية لتطوير برنامج التعاون الفني للإسكوا وفقاً لاستراتيجية التعاون الفني.

٣٠- وفي مجال تعزيز قدرات التعاون الفني، راجعت اللجنة سياستها الداخلية فيما يتعلق بالتوظيف وحشد الموارد البشرية، مراعية في ذلك الأدوار والمسؤوليات المحددة والمركزة بشكل جيد. ولهذا الغرض وبهدف ضمان قدر أكبر من المرونة والتوقيت المناسب لتقديم المساعدة الفنية، مع الحفاظ على أعلى مستويات النوعية، اعتمدت الإسكوا الآليات التالية:

(أ) الاعتماد على مزيج أكثر فعالية من المستشارين بعقود طويلة الأجل وقصيرة الأجل؛

(ب) وضع قائمة بالمستشارين ذوي العقود القصيرة الأجل؛

(ج) إعادة تقييم وظائف الدعم للتعاون الفني من حيث الاحتياجات، إذ أنها تمثل حجر الزاوية لإدارة أنشطة وخدمات التعاون الفني للإسكوا وتنسيقها ودعمها. ووفقاً لهذه الاحتياجات، سيُعاد ملء جميع وظائف الدعم في أواسط عام ٢٠٠٦؛

(د) إدارة المعرفة الداخلية من خلال زيادة استخدام قواعد البيانات الداخلية، بما في ذلك النظام الإلكتروني لرصد التعاون الفني ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، وتشجيع الممارسات الجيدة والدروس المكتسبة.

٣١- بالإضافة إلى ذلك، زادت الإسكوا من التركيز على الاتصال الخارجي بالوسائل التالية:

(أ) تعزيز وتكثيف الجهود الأولية الرامية إلى تقديم صورة الإسكوا كمزود لخدمات التعاون الفني؛

(ب) مواصلة وتطوير عملية الحوار المستمر مع المستفيدين المباشرين والتي شُرع فيها بهدف ضمان النهج التشاركي للتعاون الفني، وسيتم تسهيل هذه العملية من خلال شبكة تبادل المعارف التي يجري إنشاؤها حالياً؛

(ج) تعزيز الإعلام العام حول التعاون من خلال وسائل منها مواقع الإنترنت والكتيبات ونشر التجارب الناجحة.

٣٢- وعلى صعيد وضع نهج للشراكة الاستراتيجية، أنشأت الإسكوا قاعدة بيانات عن المستفيدين من خدماتها وسيجري تطويرها باستمرار . وعلاوة على ذلك، واصلت الإسكوا تعاونها مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة منها إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة-التقييم القطري المشترك في لبنان والجمهورية العربية السورية واليمن؛ ومع المكاتب القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ولبنان واليمن. ويجب إضفاء طابع مؤسسي على هذه الروابط لضمان التناسق في تقديم خدمات التعاون الفني على الصعيد الوطني.

٣٣- كما تم تحسين إدارة وحشد الموارد، كما هو وارد في خطة التمويل المتعددة السنوات (E/ESCWA/24/5(Part IV)/Add.1).

٣٤- وفي الوقت الذي تقوم الإسكوا بتعزيز موقعها الاستراتيجي في مجال التعاون الفني ويعاد بناء وتطوير نظم إدارة التعاون الفني وقدراته، سيتحول التركيز في تنفيذ استراتيجية التعاون الفني أكثر فأكثر، في المرحلة القادمة، نحو تطوير برامج التعاون الفني.

٣٥- وعلاوة على ذلك، بدأ العمل لإنشاء شبكة لتبادل المعارف حول إدارة التعاون الفني مع البلدان الأعضاء. وخلال بعثات تقييم البرنامج العادي للتعاون الفني في بلدان مختارة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، أجرت الإسكوا اتصالات أولية بهذا الصدد. وبناء على طلب الأمين التنفيذي، دعيت البلدان الأعضاء في شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى تعيين منسق وطني للتعاون الفني. وسيُكلف المنسق بمتابعة التعاون الفني عموماً والبرنامج العادي للتعاون الفني خصوصاً، وتحديداً لمناقشة العملية الأكثر كفاءة الرامية إلى تحديد الأولويات الوطنية والاتفاق بشأنها، مع مراعاة البعد الإقليمي؛ وتحديد الفرص للدعم الاستشاري على المستوى الإقليمي؛ ومتابعة تنفيذ توصيات المستشارين الإقليميين؛ وتبادل المعلومات والمعارف على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيُعقد اجتماع للمنسقين الوطنيين في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ لإطلاق شبكة تبادل المعارف في إدارة التعاون الفني.

القرار ٢٥٩ (د-٢٣) السياسات الاجتماعية

٣٦- اعتمدت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٥٩ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن السياسات الاجتماعية. وفي هذا القرار، دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى التعاون والتنسيق مع الأمانة التنفيذية في تنفيذ المرحلة التالية من برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة بهدف إيجاد أفضل السبل لوضع السياسات الاجتماعية التي تتناسب مع ظروف كل بلد وخصوصياته. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي تقديم التقارير الوطنية التي تعدها اللجنة عن السياسات الاجتماعية إلى الدول الأعضاء لاعتمادها، على أن يجري تحديث هذه التقارير وتقديمها بصيغتها المعدلة إلى لجنة التنمية الاجتماعية؛ وطلبت إلى الأمين التنفيذي أيضاً تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٣٧- وتنفيذاً لأحكام هذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة فيما يلي عرض موجز لها.

٣٨- في سياق تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة سياسات اجتماعية متكاملة وتحديد الأطر المفاهيمية والعملية لها، أصدرت الإسكوا دراسة بعنوان "نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن"[٢]. وكان الهدف من هذه الدراسة إثراء معلومات صانعي القرار والفئات المعنية في مجال تحليل السياسات الاجتماعية، وتمكينهم من التعرف على السبل الكفيلة بتعزيز تكاملها وفعاليتها في الدول العربية. وأعدّت الإسكوا تقارير عن السياسات الاجتماعية للدول الأعضاء من خلال تكليف خبير من كل بلد بإعداد تقرير السياسات الاجتماعية الخاص ببلده. وبعد استكمال التقارير، أرسلت إلى الحكومات بهدف مراجعتها والموافقة على مضمونها. ثم راجعت الأمانة التنفيذية تقارير السياسات الاجتماعية وعملت على تنقيحها بالاستناد إلى تعليقات الدول وملاحظاتها. وتبين هذه التقارير واقع الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، والتعليم، والعمالة، والفقر، وشبكات الأمان) ومتطلبات تحسينها، بالإضافة إلى آليات صياغة السياسات الاجتماعية والموارد المالية والبشرية المخصصة لها وشروط تطويرها. وستقدم هذه

---

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول الأعضاء: إطار وتحليل مقارن، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، E/ESCWA/SDD/2005/4.

التقارير بصيغتها المعدلة إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة المزمع عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٣٩- وفي إطار متابعة المرحلة الثالثة من برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة والاهتمام الخاص الذي أبدته مملكة البحرين بهذا البرنامج، وقعت الإسكوا مذكرة تفاهم مع وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة بشأن التعاون والتنسيق في مجالات السياسات الاجتماعية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، وذلك خلال اجتماعات وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. ونصّت هذه المذكرة على اعتماد مسمى وزارة التنمية الاجتماعية بدلاً من وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة، وإنشاء وحدة للسياسات الاجتماعية في الوزارة، وتأسيس نظام المعلومات الاجتماعية، وإعداد دراسة عن السياسات الاجتماعية في المملكة، وعقد مؤتمر توافق وطني حول السياسات الاجتماعية، وإعداد وتنفيذ برامج تدريب لتطوير القدرات لأغراض السياسات الاجتماعية.

٤٠- وعملاً بنص المذكرة، عقدت الإسكوا مؤتمراً وطنياً لتعزيز السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتناول المؤتمر عدة مواضيع هامة تندرج في إطار السياسات الاجتماعية مثل التشريعات الاجتماعية ومدى انسجامها مع الاتفاقيات الدولية، وأثر التنمية الاقتصادية على البعد الاجتماعي، وشبكات الأمان الاجتماعي، ودور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المملكة. والجدير بالذكر أن مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة حظي باهتمام أعضاء آخرين منهم الأردن، وعُمان، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية. وستعمل الأمانة التنفيذية جاهدة مع جميع الأعضاء، وخاصة تلك التي أبدت اهتماماً خاصاً ببرنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة، بهدف التوصل إلى الصيغة التي تتناسب وخصوصية كل منهم في تنفيذ هذا البرنامج، وتعيين منسق دائم لمناقشة البرنامج، وإقرار الإجراءات اللازمة لتنفيذه ومتابعته.

القرار ٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار

٤١- اعتمدت الإسكوا، في دورتها الثالثة والعشرين، القرار ٢٦٠ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار. ودعت اللجنة في ذلك القرار الأمانة التنفيذية إلى العمل على الرصد المبكر للأخطار المحتملة لعدم الاستقرار في المنطقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمي فيها؛ وأملت في أن تكثف الأمانة التنفيذية جهودها في بناء القدرات وتقديم الدعم اللازم إلى بلدان المنطقة التي تعاني من عدم الاستقرار؛ وطلبت إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٤٢- وعملاً بذلك القرار، اضطلعت الإسكوا بأنشطة متنوعة من أجل تحليل الأخطار المحتملة للاضطراب السياسي وانعدام الأمن والتنبؤ بها. وبالتحديد، أنشئت وحدة القضايا الطارئة والنزاعات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لتدعيم أنشطة فرق العمل المعنية بالعراق وفلسطين وجنوب لبنان، ولرصد التحديات الاجتماعية والاقتصادية البارزة والمرتبطة بتقلب الأوضاع السياسية واندلاع الأزمات في البلدان والأقاليم التي تعاني من النزاع ومعالجة تلك التحدّيات. وتقوم الإسكوا، في هذا السياق، برصد التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحليلها بانتظام، وهي تركّز على مدى تأثير تلك الأحداث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما من حيث عرقلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتكامل الإقليمي.

٤٣- واستجابة لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقدّم الإسكوا أيضاً، نيابة عن الأمين العام، تقريراً سنوياً عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل.

٤٤- وقامت الإسكوا كذلك بتنفيذ مبادرات في مجال بناء القدرات، وساعدت في إبرام شراكات وطنية وإقليمية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تشهد اضطراباً سياسياً وتعاني من النزاع.

٤٥- ونظمت الإسكوا، بهدف بناء قدرات المؤسسات في فلسطين، سلسلة من الدورات التدريبية لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في ميدان وضع المعايير والأنظمة الفنية وعمليات التفتيش (رام الله، ٢١-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥)؛ ونظّمت حلقة العمل المعنية بتطوير المشاريع (رام الله، ١٣-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، وهي ترمي إلى بناء قدرات الموظفين المدنيين الرفيعي المستوى في وزارات متنوعة في فلسطين.

٤٦- وحظي العراق أيضا باهتمام خاص. فقد نظمت الإسكوا، في ذلك البلد، ثماني حلقات عمل للتدريب في مجال الإدارة، استفاد منها ١٠٢ من كبار الموظفين المدنيين في وزارات الإسكان والبناء، والبلديات والأشغال العامة، والعدل، وحقوق الإنسان، وفي بلديات أربيل والبصرة وبغداد.

٤٧- واتخذت الإسكوا سلسلة من المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين وبناء قدرات الموارد البشرية بإرساء نطاق متنوّع من الشراكات بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن المنظمات المتعددة الأطراف.

٤٨- وقد تعاونت الإسكوا شركة سيسكو، المزوّدة للمعدات والبرمجيات اللازمة لإنشاء الشبكات، لتجهيز أربع أكاديميات إقليمية للشبكات الإلكترونية وست أكاديميات محلية للشبكات الإلكترونية، بغية تدريب العراقيين في مجال النظم الحديثة لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتضطلع الإسكوا أيضاً بتنفيذ مشروع المجتمعات الذكية في العراق، وهي تنشئ، بالشراكة مع المنظمات المحلية، مراكز التكنولوجيا المتعددة المهام في المجتمعات المحلية لتعمل كمحرّكات تتيح تقديم مجموعة واسعة من الأنشطة التي تستهدف إتاحة فرص العمل وتحسين المهارات باستخدام التكنولوجيات الجديدة.

٤٩- ودخلت الإسكوا في شراكات في فلسطين ولبنان مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لدعم إعادة التأهيل. وبالتحديد، شرعت الإسكوا وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بإنشاء آلية للشراكات ترمي إلى تصميم الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها في فلسطين. وأنشئ كذلك التحالف الفلسطيني العربي للمنظمات الأهلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. كما أنشئت آليات للشراكة وفي إعادة تأهيل وتطوير قطاعي الأغذية الزراعية والأعمال الزراعية في فلسطين. وفي لبنان، أبرمت الإسكوا شراكة مع المنظمة المحلية غير الحكومية، مؤسسة سرادار، ومع بنك عودة في القطاع الخاص، من أجل تمويل مشروع القاطرة الإلكترونية في جنوب لبنان وتشغيله وإدارته. والمشروع هو عبارة عن مدرسة جوالة لتكنولوجيا المعلومات، مجهّزة بالكامل ومعدّة للتنقل في المناطق النائية في جنوب لبنان لتقديم التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات.

القرار ٢٦١ (د-٢٣) تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٥٠- اتخذت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٦١ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا القرار، دعوة إلى بناء شراكة استراتيجية بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ترتكز على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل من المنظمتين، وطلب إلى الأمين التنفيذي للإسكوا تقديم تصورها إلى جامعة الدول العربية حول أسلوب تطوير التعاون بين المنظمتين في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما طلب إلى الأمين التنفيذي تقديم مقترحاتها لهذا التصور، بالإضافة إلى تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار، إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٥١- وتنفيذاً لأحكام القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بجملة من الأنشطة تصب في إطار بناء شراكة استراتيجية بين المنظمتين. وفي هذا الصدد، أرسلت الأمين التنفيذي للإسكوا تصورها[٣] إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن سبل تعزيز التعاون وزيادة التنسيق بين المنظمتين. وانطلاقاً من التعاون القائم بين الإسكوا والجامعة في إطار مذكرة التفاهم القائمة بين الطرفين منذ العام ١٩٨٣، تضمن هذا التصور مجموعة من المقترحات العملية لتطوير هذا التعاون، أهمها التوقيع على مذكرة تفاهم ترسم الإطار العام لتفعيل التعاون وتحديد المجالات والأولويات وبرامج العمل والأنشطة والمشاريع المشتركة التي سيتم تنفيذها. كما دعت الأمين التنفيذي في تصورها المنظمتين إلى عقد اجتماع سنوي للتشاور في المواضيع ذات الاهتمام المشترك والتكامل فيما بين برامج عمل الطرفين استناداً إلى المزايا النسبية التي يتمتع بها كل منهما، وتوحيد الآراء إزاء القضايا الإنمائية والتطورات الإقليمية والعالمية، واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التعاون المشتركة. واقترحت تبادل الدعوات للمشاركة في جميع الاجتماعات التي ينظمها كل من الطرفين، والاشتراك في تنظيم الاجتماعات والندوات والدورات التدريبية، والتعاون في إعداد الدراسات والبحوث وتنفيذ المشروعات الميدانية، وإيجاد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الأنشطة والمشاريع المشتركة.

٥٢- ولقي هذا التصور استجابة من الأمانة العامة حيث أدرجته على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية السابعة والسبعين (أبو ظبي، ١٣-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦)، لاتخاذ القرار المناسب بشأنه. واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم ق ١٦١١-د.ع٧٧ في ١٦شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن تفعيل التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية. ونص القرار على الموافقة على التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للجامعة والإسكوا بشأن سبل وآليات التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتلقت الأمانة التنفيذية من الأمين العام لجامعة الدول العربية خطاباً يبلغها فيه بالقرار الذي اتخذه المجلس ويؤكد أن الأمانة العامة ستتعاون مع الأمانة التنفيذية لاستكمال مشروع مذكرة التفاهم في أقرب فرصة ممكنة وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وستواصل الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ ما نص عليه هذا القرار لتقديم تقرير بالتطورات والإنجازات في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

---

(٣) يمكن الاطلاع على النص الكامل لتصور الأمين التنفيذي لتطوير التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مرفق هذا الجزء.

المرفق

تصور لتطوير التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية

١- مشاركة الإسكوا في المجالس الوزارية المتخصصة، المنشأة في نطاق جامعة الدول العربية، لا سيما في المجالات التي يتعاون فيها الطرفان في الوقت الحالي، وهي: النقل، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والتجارة، والشؤون الاجتماعية، والبيئة، والطاقة، والإحصاء، وبناء القدرات.

٢- مشاركة الإسكوا في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية.

٣- العمل على تواكب برامج عمل الطرفين بما يحقق التكامل وتوزيع الأدوار استناداً إلى المزايا النسبية التي يتمتع بها كل من الطرفين وانطلاقاً من التعاون القائم بهدف تعزيزه وتطويره ليشمل مجالات أخرى.

٤- التنظيم المشترك للاجتماعات والندوات والدورات التدريبية والتعاون في إعداد الدراسات والبحوث وتنفيذ المشروعات الميدانية.

٥- السعي المشترك إلى إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الأنشطة والمشاريع التي يتفق الطرفان على تنفيذها.

٦- دعوة الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا إلى النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات التي يتم تبنيها والتوقيع عليها في إطار الاجتماعات واللجان الحكومية في الإسكوا.

٧- صياغة شراكة استراتيجية من خلال إصدار تعليمات مستديمة لممثلي الطرفين بالتشاور باستمرار ضمن إطار مؤسسي لتكثيف التعاون وليس على أساس كل حالة بمفردها.

٨- تبادل الدعوات، بشكل منتظم، للمشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وحلقات الحوار وورش العمل التي ينظمها كل من الطرفين.

٩- دعوة الأمين التنفيذي للإسكوا إلى حضور الاجتماعات الدورية لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري.

١٠- عقد اجتماع سنوي بين الطرفين للتشاور في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وسبل زيادة آليات التنسيق وتوسيع آفاقه، وتكامل الجهود الرامية إلى النهوض بالمنطقة العربية، وتوحيد الآراء إزاء القضايا الإنمائية والتطورات على المستوى الإقليمي والعالمي، واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التعاون المشتركة.

١١- التوقيع على مذكرة تفاهم يتم من خلالها رسم الإطار العام لتفعيل التعاون وتحديد المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأوليات وبرامج العمل والأنشطة والمشاريع المشتركة التي سيتم تنفيذها.

القرار ٢٦٢ (د-٢٣) دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية

٥٣- اعتمدت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٦٢ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية. وفي هذا القرار دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى اعتماد استراتيجيات إحصائية وطنية تهدف إلى توفير البيانات والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وإصدار تقرير وطني إحصائي مرة كل سنتين على الأقل، يبين التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإدماج عمل برنامج المقارنات الدولية في برامجها الإحصائية الوطنية وهياكلها التنظيمية؛ وتدعيم قدرات أجهزتها الإحصائية في مجال تنفيذ المسوح القطاعية اللازمة لتنفيذ إعداد الحسابات القومية بموجب نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، ١٩٩٣. وفي هذا القرار أيضاً، أعربت اللجنة عن تأييدها للبرنامج الدولي لتعدادات السكان والمساكن، لدورة ٢٠١٠، الهادف إلى إنشاء قواعد بيانات عن الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان قابلة للمقارنة؛ وطلبت إلى الأمانة التنفيذية تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في مجال الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وطلبت إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٥٤- وتنفيذاً لبنود القرار المذكور، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة المتنوعة، فيما يلي عرض موجز عنها.

٥٥- في إطار اعتماد استراتيجيات إحصائية وطنية، دعت الأمانة التنفيذية للإسكوا الدول الأعضاء إلى التعاون مع مجموعة باريس ٢١ (الشراكة من أجل الإحصاءات) والبنك الدولي لإعداد استراتيجيات وطنية تهدف إلى توفير البيانات والمؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد أعدت كل من الجمهورية العربية السورية واليمن الاستراتيجية الإحصائية الوطنية الخاصة بهما، وتجري حالياً مداولات بين كل من الأردن ولبنان والبنك الدولي لإعداد استراتيجية وطنية إحصائية، وحالياً تقوم سلطنة عمان بإعداد استراتيجيتها، وطلبت الإسكوا من مجموعة باريس ٢١ مساندة سائر البلدان الأعضاء في إعداد استراتيجياتها الوطنية الإحصائية. ونظمت الإسكوا بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التخطيط في قطر ندوة الإحصاء الثانية من أجل التنمية: حوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات (الدوحة، ١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥) حيث جرى الاتفاق على مجموعة من التوصيات بشأن تنفيذ الخطة الخمسية للإحصاء والتأكيد على أهمية نشر البيانات واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

٥٦- ودعماً لجهود البلدان الأعضاء في رصد تقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإصدار تقاريرها الوطنية في هذا الشأن، أدت الإسكوا دور المنسق الرئيسي بين منظمات الأمم المتحدة في المنطقة لإعداد تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥[٤]. وقدمت الإسكوا المشورة الفنية لدولة قطر لإعداد تقريرها الوطني عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وساهمت في إعداد تقرير الأمين

---

(٤) الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1.

العام للأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٥[٥]، وبدأت بتنفيذ مشروع المعرفة الإحصائية بالأهداف الإنمائية للألفية الذي يهدف إلى بناء القدرات الإحصائية لرصد الأهداف الإنمائية من خلال تطوير قاعدة بيانات وطنية ونشرها. وفي هذا الصدد نظمت الإسكوا ورشة إقليمية لتدريب مدربين من الأجهزة الإحصائية العربية على استخدام نظام قاعدة DevInfo لتجميع وعرض البيانات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية (القاهرة، ٤-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥). وتستمر الإسكوا في تطوير قاعدة بياناتها عن الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة ببلدانها الأعضاء ومن ضمنها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتاحة على الموقع (http://www.escwa.org.lb/divisions/scu/main.asp)، وذلك لإتاحتها للمستخدمين من متخذي القرارات وراسمي السياسات والباحثين وغيرهم.

٥٧- وفي إطار إدماج برنامج المقارنات الدولية في البرامج الإحصائية للبلدان الأعضاء، شاركت الأمانة التنفيذية للإسكوا، وبدعم مالي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي، في عقد اجتماعين للمنسقين الإقليميين الوطنيين وورشتي عمل تدريبيتين، أولاهما في أيار/مايو ٢٠٠٥، وقد خصصت لمراجعة بيانات الربع الأول ٢٠٠٥ (الأغذية والشراب والتبغ) وطرح أساس مجموعة السلع غير الاستهلاكية (مواد بناء والمعدات والوظائف الحكومية) وتدريب المشاركين على استعمال وحدة تحليل البيانات وقراءة جدول الكوارنتا؛ والثانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وقد خُصصت لمراجعة بيانات الربع الثاني ٢٠٠٥ من خلال جدول الكوارنتا وجدول الديكانوف. ويتولى الفريق الإقليمي التحضير لعقد ورشة في عام ٢٠٠٦ لمراجعة بيانات الربعين الثالث والرابع ٢٠٠٥، وتدريب المشاركين على جمع أسعار مجموعة السلع المتعلقة بالإعمار والمعدات، وسيدعى لحضورها خبراء لمناقشة الحسابات القومية وكيفية تحضير العناوين الأساسية.

٥٨- وفي مجال الحسابات القومية، دربت الإسكوا الكادر الوطني في دولة الكويت في مجال التصانيف المختلفة ذات الصلة بالحسابات القومية، وجرى تقييم الوضع الراهن في مجال الحسابات القومية وتحديد الفجوات الإحصائية وتقديم المقترحات في مضامين استمارات المسوح الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، وجرى تقييم وضع الإحصاءات المالية ومنهجية حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وآلية حساب معدلات التضخم ومنهجية وأسلوب تنفيذ إحصاءات القطاع الصناعي في الإمارات العربية المتحدة؛ واستكملت دراسة أوضاع البيانات الإحصائية المتاحة لإعداد تقديرات الحسابات القومية وتقييم النتائج النهائية للمسوح الاقتصادية ووضع آلية لتطوير هذه المسوح وتنفيذها ومنهجية إعداد الناتج المحلي الإجمالي في اليمن.

٥٩- وفي إطار تأييد البرنامج الدولي لتعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠، نظمت الإسكوا اجتماع فريق العمل الإقليمي حول تعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠ (القاهرة، ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) لمناقشة القضايا المستجدة والمواضيع الأساسية في تعدادات السكان والمساكن، ومراجعة المفاهيم والتعاريف والتصانيف المستخدمة ومدى تطابقها مع التعاريف الدولية. وأنشئ صندوق دعم في الإسكوا بمساهمة أولية من سلطنة عمان لدعم الأنشطة المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠. وعقدت الإسكوا أيضاً اجتماع خبراء حول إحصاءات الهجرة الدولية (القاهرة، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)

---

(٥) United Nations, *The Millennium Development Goals Report 2005* (Sales No. E.05.II.6).

بهدف دعم القدرات الإحصائية في جمع البيانات لقياس تدفقات المهاجرين وتطبيق التوصيات الدولية المعتمدة.

٦٠- واضطلعت الأمانة التنفيذية بعدة مهام استشارية في عدد من مجالات الإحصاء قدمت خلالها المشورة الفنية في مجال مسح احتياجات سوق العمل، وفي مجال إنشاء قاعدة معلومات لإعداد مؤشرات اجتماعية، وفي مجال إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.

القرار ٢٦٣ (د-٢٣) تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد

٦١- اعتمدت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٦٣ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تحديد إمكانات الشراكات الاستراتيجية والعمل على إنشائها وتطويرها، واتخاذ مبادرات للتعاون مع الجهات المانحة الإقليمية والدولية في مجالات العمل ذات الأولوية؛ وإعداد خطة تمويل لسنوات متعددة وتقديمها إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٦٢- ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٥، تبذل الأمانة التنفيذية للإسكوا جهوداً مكثفة عملاً ببنود هذا القرار، وقد أحرزت تقدّماً في تنفيذه.

٦٣- وفي هذا الإطار، شجّعت الإسكوا تحديداً تطوير شراكات استراتيجية مع مراكز التفوّق في المنطقة، تستهدف ترسيخ العمل في مجالات موضوعية محددة وزيادة القدرة على اتباع رؤية مشتركة وجدول أعمال مشترك ضمن المنطقة. وفي بعض المجالات الرفيعة التقنية والتخصص، يمكن اتخاذ ترتيبات الشراكة مع مراكز التفوق على الصعيد العالمي. ويُبحث هذا النهج في إطار تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بهدف تقوية القدرات الموضوعية الأساسية. ويتوقع أن تحسّن هذه الشراكات الاستراتيجية إمكانات تعبئة الموارد.

٦٤- ومنذ الدورة الثالثة والعشرين، اتخذ عدد من ترتيبات التعاون والشراكة أو أعيد تثبيتها. ومن هذه الترتيبات:

(أ) التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال إدارة المياه الجوفية المشتركة في إطار مبادرة إدارة موارد خزانات المياه الجوفية المشتركة دولياً؛

(ب) تعزيز قدرات المسؤولين المعنيين بالإدارة المتكاملة للموارد المائية بالتعاون مع المعهد الاتحادي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية، وجامعة الدول العربية، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ج) تعزيز الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية؛

(د) توطيد الشراكة العربية الفلسطينية وإنشاء الشبكات بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ونظيراتها العربية والدولية، والتنفيذ المشترك للمبادرات التي اعتُمدت في المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة (بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)؛

(هـ) رصد التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على صعيد المنطقة وبلدانها، وذلك بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦٥- وفي إطار تنفيذ القرار أيضاً، عقدت الإسكوا اجتماعاً إعلامياً للمانحين، في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، كان الهدف منه زيادة الوعي باستراتيجيتها وبرنامجها في مجال التعاون الفني، وإطلاق الحوار بشأن إمكانات التمويل ومتطلبات العمل القائم على التعاون. وأدى الاجتماع إلى زيادة اهتمام المؤسسات المانحة بمشاريع الإسكوا الميدانية. وستكثف اللجنة جهودها على هذا الصعيد، في سياق تنفيذ برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتستمر في أعمال المتابعة مع المانحين المحتملين عن طريق إبرام العقود الثنائية وعقد الاجتماعات على مختلف المستويات.

٦٦- وعملاً بالقرار المذكور كذلك، أعدّت الأمانة التنفيذية خطة تمويل لسنوات متعددة ((E/ESCWA/24/5(Part IV))، وتقدّم هذه الخطة إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين للنظر فيها في إطار البند ٧ (د) من جدول أعمالها المؤقت.

القرار ٢٦٤ (د-٢٣) تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام

٦٧- اعتمدت الإسكوا في دورتها الوزارية الثالثة والعشرين القرار ٢٦٤ (د-٢٣) بشأن تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، المؤرّخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. وفي هذا القرار أكدت اللجنة ضرورة العمل على تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين للسنوات العشر المقبلة. ودعت الدول الأعضاء إلى اعتماد سياسات تراعي قضايا الجنسين ووضع استراتيجيات وطنية لتمكين المرأة وإدماج قضاياها في الأنشطة والسياسات والبرامج، وذلك انسجاماً مع الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، كما دعت الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود لتنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد التقارير الوطنية حول التقدم المحرز والعقبات التي تواجهها في ذلك المجال، وطلبت إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٦٨- وكان إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام قد صدر عن لجنة المرأة في دورتها الثانية (بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤). وهذا الإعلان هو بمثابة ميثاق عمل وخارطة طريق تسترشد بهما الهيئات الحكومية وغير الحكومية العربية، وكذلك الاسكوا، في متابعة تنفيذ الالتزامات والمساعدة على تطبيقها في السنوات العشر المقبلة. وشملت التوصيات التي تضمنها إعلان

بيروت إلى الحكومات مجموعة من المواضيع الخاصة بتمكين المرأة والتي تتناول التشريعات الوطنية، والمشاركة السياسية، وإدراج مفهوم الجنسين في السياسات الإنمائية، وسلوك السبل الكفيلة بتمكين المرأة، وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن تعزيز الشراكة بينها وبين المؤسسات الحكومية، وتغيير المفاهيم الخاطئة التي تشوّه صورة المرأة العربية.

٦٩- وفي سياق دعم الدول الأعضاء لرصد التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيروت وتلبية احتياجاتها على هذا الصعيد، تعمل الأمانة التنفيذية على إعداد استبيان لرصد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على الصعيد العملي والاستراتيجيّات والبرامج التي تعدّها للمستقبل. ويهدف الاستبيان إلى رصد الإنجازات التي تحققت وتقييمها، ورسم خطّة للمضي في تنفيذ توصيات إعلان بيروت في المستقبل. وستعرض الأمانة التنفيذية نتائج الاستبيان على لجنة المرأة في دورتها الثالثة المزمع عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٧٠- ونشطت الإسكوا أيضاً في مساعدة الدول الأعضاء في اعتماد سياسات تراعي قضايا الجنسين ووضع استراتيجيات وطنية لتمكين المرأة، ووضع الأطر المؤسسية لتنفيذها. ومن الأنشطة التي اضطلعت بها في هذا المجال عقد ورشات تدريبية وتقديم خدمات استشارية في المواضيع التالية:

(أ) المساعدة في إعداد التقارير الوطنية عن التقدّم في تطبيق اتفاقية سيداو في البحرين، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ولبنان؛

(ب) بناء قدرات اللجان الوطنية والمراكز الحكومية المعنية بقضايا المرأة؛

(ج) التخطيط الاستراتيجي لصياغة رؤية مشتركة لعمل الآليات الوطنية وتحديد آفاق واضحة تستند إلى خطط عمل وبرامج محددة يمكن قياسها وتقييم مدى فعاليتها في الأردن، والبحرين، وفلسطين، ولبنان؛

(د) زيادة الوعي بمنظور الجنسين وبناء قدرات الدول الأعضاء لدمجه في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، والكويت، ولبنان، واليمن؛

(هـ) المشاركة السياسية للمرأة في العراق.

٧١- وعملاً ببنود إعلان بيروت، ستحرص الإسكوا على إدراج ورشات العمل والندوات الخاصة بالإعلاميات، وإعداد دليل شامل يتضمّن أسماء الشخصيات الفكرية والإعلامية والبحثية بغرض التعاون معها، في برنامج عملها للفترة المقبلة. وستدعى نساء من بلدان آسيوية خاضت تجارب ناجحة في هذا المجال مثل إندونيسيا والفلبين، للمشاركة في اجتماع لتبادل الخبرات بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.

٧٢- وفي موضوع التوصية المعنية بالتنسيق بين الإسكوا وغيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية ذات الاختصاصات المماثلة، بغرض إعداد تقرير المنظمات غير الحكومية لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين لكي يضاف إلى تقرير الحكومات، اتخذت الإسكوا خطوة أولى هي إعداد مصفوفة تبيّن صلاحيات

المنظمات المعنية واختصاصاتها لتحديد أوجه التعاون الممكنة. وفي إطار برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ستعد الأمانة التنفيذية دراسة عن هذا الموضوع.

القرار ٢٦٥ (د-٢٣) التعاون الإقليمي في مجال سلامة الطرق

٧٣- اعتمدت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٦٥ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق. وفي هذا القرار دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى ربط موضوع سلامة المرور ببرامجها الإنمائية لزيادة الوعي بتدابير سلامة المرور؛ والمساهمة في الأنشطة التي ستضطلع بها الإسكوا في مجال سلامة المرور والتحضير لأسبوع الأمم المتحدة الأول للسلامة العالمية على الطرق المزمع عقده في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ والمشاركة في مناقشات الجمعية العامة حول هذا الموضوع. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٧٤- وتنفيذاً لهذا القرار، اتخذت الإسكوا مجموعة خطوات فيما يلي عرض موجز لها.

٧٥- أعدّت الإسكوا تقريراً مفصلاً لاستعراض أوضاع السلامة المرورية في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا (E/ESCWA/GRID/2005/6). ونظراً لعدم تيسر الأموال اللازمة لتغطية جميع البلدان، اختير بعض البلدان الأعضاء لتشملها المرحلة الأولى من التقرير وهي: الأردن ولبنان وبلدان مجلس التعاون الخليجي الستة. وقد استند اختيار هذه البلدان إلى إمكانية توفر البيانات والإحصاءات اللازمة على الإنترنت. ونُظّمت أيضاً زيارات ميدانية إلى بعض البلدان المختارة، بهدف تقييم أوضاع سلامة المرور وإسداء المشورة بشأن السبل الآيلة إلى تحسينها. وتناول التقرير مسائل أساسية عديدة تتصل بسلامة المرور على الطرق، وتشمل التشريعات التي تنظمها؛ ورخص القيادة وإرشادات السائق؛ وإحصاءات حوادث المرور؛ وبرامج التوعية والتثقيف بالطرق وسلامة المرور عليها؛ انتهاءً بتحليل يتناول الأوضاع الراهنة لسلامة المرور على الطرق في البلدان موضوع الدراسة. وستُستكمل المرحلة الثانية من الاستعراض، التي تشمل إصدار تقرير عن سائر بلدان الإسكوا، في برنامج فترة السنتين الجارية.

٧٦- وسعياً إلى إبراز الممارسات الحسنة في مجال سلامة المرور على الطرق ونشرها، اشتركت الإسكوا مع الاتحاد الدولي للسيارات في تنظيم ورشة عمل حول الممارسات الحسنة في سلامة المرور (مسقط، ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥). وشارك في ورشة العمل مسؤولون عن سلامة المرور في بلدان الإسكوا، وخبراء من هيئات دولية معنية بسلامة المرور، وممثلون عن هيئات المجتمع المدني المعنية بسلامة المرور في المنطقة. وكان الهدف من الورشة إطلاع المشاركين على الممارسات الحسنة المعترف بها دولياً في مجال سلامة المرور، وعلى الآليات اللازمة لاعتماد هذه الممارسات، وكيفية تطبيق تلك الآليات في منطقة الإسكوا. واستفاد المشاركون من مواد مرجعية عن الموضوع منها محاضرات وكراسات وأدلة عن الممارسات الحسنة، وأوصوا بعقد ورشة عمل للمتابعة. وإضافة إلى ذلك، تناولت الورشة التحضيرات الجارية لأسبوع السلامة العالمية على الطرق المزمع عقده في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، والأنشطة التي يطلب إلى البلدان الأعضاء أن تضطلع بها لضمان نجاح هذا الحدث الدولي.

٧٧- وتُرجمت استمارة استبيان عن استخدام أحزمة الأمان ومقاعد الأطفال في السيارة إلى اللغة العربية ووُزّعت على بلدان الإسكوا بهدف تقييم الوضع وصياغة التوصيات. وركّزت استمارة الاستبيان على التشريعات الحالية التي تنظم تطبيق هذه الشروط لسلامة المرور وأساليب إنفاذها ومستوى الوعي العام بهذا الموضوع. واستجابت لاستمارة الاستبيان سبعة بلدان حتى الآن هي الأردن، والجمهورية العربية السورية، وقطر، ولبنان، ومصر والمملكة العربية السعودية، واليمن. وعقب استلام الردود من البلدان الأعضاء، ستعدّ الإسكوا تقريراً في محاولة لتحسين استخدام أحزمة الأمان ومقاعد الأطفال في السيارات في بلدان المنطقة.

٧٨- وبهدف مساعدة البلدان الأعضاء في زيادة الوعي بتدابير سلامة المرور، تعاونت الإسكوا مع الشراكة العالمية من أجل السلامة على الطرق في ترجمة دليل أصدرته الرابطة العالمية للطرق بعنوان "دع الموت بعيداً عن طريقك". وفي وقت لاحق، وُزّع هذا الكتيب على الأطفال في عدد من المدارس.

٧٩- وفي سياق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في موضوع السلامة على الطرق، شاركت الإسكوا بفعالية في ثلاثة اجتماعات للتنسيق عُقدت حتى اليوم. وعُقد الاجتماع الثالث في لندن يومي ١٤ و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقد استضافه الاتحاد الدولي للسيارات، وتقرر خلاله أن تضطلع الإسكوا بدور جهة التنسيق الإقليمية للأنشطة المزمع تنفيذها خلال أسبوع السلامة العالمية على الطرق. والإسكوا أيضاً هي عضو في لجنة التوجيه المركزية المسؤولة عن الأنشطة التي سيتخللها هذا الحدث.

٨٠- وتوخياً لترشيد العمل في مجال السلامة على الطرق واعتماد نهج إقليمي موحد بهذا الشأن يتماشى مع المعايير الدولية، تقترح الإسكوا برنامجاً إقليمياً للتعاون الفني يتناول مسائل السلامة على الطرق، ويجري تنفيذه بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المتخصصة في مسائل سلامة المرور على الطرق. وقد اقترح برنامج التعاون الفني استناداً إلى نتائج الدراسة التي أجرتها الإسكوا عن سلامة المرور على الطرق، والتوصيات التي خلصت إليها ورشات العمل الإقليمية، والطلبات الكثيرة التي وردت من البلدان الأعضاء بشأن المساعدات والخدمات الفنية في هذا المجال.

القرار ٢٦٦ (د-٢٣) اعتماد مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٨١- اتخذت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٦٦ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن اعتماد مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي هذا القرار طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي توزيع الميزانية البرنامجية على الدول الأعضاء بعد اعتمادها في الجمعية العامة. وطلبت أيضا إلى الأمين التنفيذي أن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وإعلامها بالتعديلات التي تدخل عليه.

٨٢- وعملا بهذا القرار، تتضمن الوثيقة E/ESCWA/24/6(Part II) التغييرات المقترح إجراؤها على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وعلى ضوء القضايا العالمية والإقليمية الناشئة، ومنها الاهتمامات الأساسية التي أكدت عليها القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. واللجنة مدعوة للنظر في التغييرات المقترحة والموافقة عليها قبل إدراجها في برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

القرار ٢٦٧ (د-٢٣) اعتماد التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٨٣- اتخذت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٦٧ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن اعتماد التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه، إذا تطلب الأمر، أنشطة تتناول المتغيرات التي قد تطرأ على منطقة الإسكوا. وطلبت إلى الأمين التنفيذي أيضاً إحاطة الدول الأعضاء علما بأي تعديلات أخرى قد تطرأ على برنامج العمل، وذلك ضمن التقرير الذي يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والذي يوزع على الدول.

٨٤- وعملا بهذا القرار، تبرز الوثيقة E/ESCWA/24/5(Part I) ما تحقق من نتائج واكتُسب من دروس في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ومنها نتائج كل من البرامج الفرعية الستة، ولأول مرة النتائج المحققة في إطار التوجيه التنفيذي والإداري.